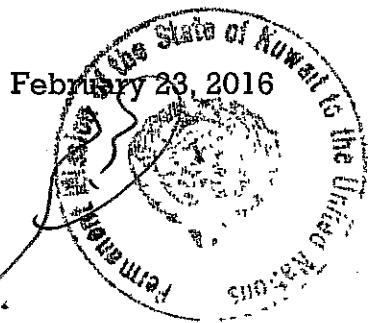




62/2016- Office of Legal Affairs

The Permanent Mission of the State of Kuwait to the United Nations presents its compliments to the Office of Legal Affairs of the United Nations and with reference to the latter's note LA/CD/50/2 concerning the General Assembly resolution 70/114 of 14 December 2015, entitled "**Criminals accountability of the United Nations officials and experts on mission**", and has the honour to enclose herewith the information submitted by the Government of the State of Kuwait regarding the above-mentioned subject.

The Permanent Mission of the State of Kuwait to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Office of Legal Affairs to the United Nations the assurances of its highest consideration.





معلومات حكومة دولة الكويت  
عن تنفيذ القرار ١١٤/٧٠  
المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات

أولاً : وجوب مسألة مواطنى دولة الكويت خلال عملهم بالأمم المتحدة وتوافر  
فرض ارتكاب هؤلاء للجرائم ذات الطبيعة الخطيرة،

يلاحظ أن القانون الجزائري الكويتي يحرك المساءلة الجنائية في مواجهة هذه الطائفة من المواطنين شأن كل كويتي يرتكب جريمة في الخارج. حيث تنص المادة (١٢) من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ لقانون الجزاء على أنه

"تسري أحكام هذا أيضاً على كل شخص كويتي يرتكب خارج الكويت فعلاً معاقباً عليه طبقاً لأحكام هذا القانون، وطبقاً لأحكام القانون الساري في المكان الذي ارتكب فيه هذا الفعل، وذلك إذا عاد إلى الكويت دون أن تكون المحاكم الأجنبية قد برأتة مما أنسد إليه".

- إن المتقدم ذكره يتکفل بالملحقة الجنائية لكل كويتي يعمل بمنظمة الأمم المتحدة لدى ارتكابه جريمة أثناء أداء هذا العمل، ويستحيل محکمته في الدول التي يعمل فيها نظراً لتمتعه بال حصانة الدبلوماسية فلدى العودة الى الوطن تتم إجراءات المحاكمة في دولة الكويت.

ثانياً : اختصاص القضاء:

لدى ارتكاب الجرائم المشار إليها ينعقد اختصاص القضاء في هذا الشأن، وإلى الآن لم يتم رصد أي أحكام قضائية صدرت في هذا الموضوع.

تابع - معلومات حكومة دولة الكويت  
عن تنفيذ القرار ١١٤/٧٠

المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات

ثالثاً: الترتيبات الأخرى الواردة في القرار ١١٤/٧٠

تتكلف القوانين ذات الصلة، والاتفاقيات الثنائية المبرمة بين حكومة دولة الكويت والدول الأخرى في مجال التعاون القضائي بتنفيذ البنود الأخرى للقرار ١١٤/٧٠.

\*\*\*